ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (02)، 2020، ص: 471- 486

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

المعالجة الإيجابية لقطاع الاقتصاد غير المنظم

Positive treatment of the informal economy sector

عايدي ميهوب، Mihoub aidi [1] *، mihoubaidi@yahoo.fr

ثامري عمر، Amar thamri، amarthamri@yahoo.fr

[1] أستاذ محاضر ب، جامعة التكوين المتواصل الجلفة (الجزائر)

[2] أستاذ محاضر أ، مخبر قانون البيئة الجلفة، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2020/02/06 **تاريخ القبول: 2020/09/08** **تاريخ النشر: 2020/12/31**

ملخص

إن الإحصاءات بشأن الاقتصاد غير المنظم تشير إلى انتشاره بشكل كبير في الاقتصادات القومية للعديد من الدول، وسعت هذه الأخيرة لمجابهة هذه الظاهرة بالنظر لتأثيراتها السلبية؛ لكن يلاحظ أن لهذه الظاهرة أثر واضح في المساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية للدول، وعلى ذلك كان من الواجب دراسة قطاع الاقتصاد غير المنظم بتغيير النظرة التي كانت سائدة تجاهه وذلك بالتعامل معه بشكل إيجابي، وهذا ما قامت به كل من منظمة العمل الدولية وبعض الحكومات والمنظمات النقابية من خلال المعالجة الإيجابية للظاهرة بالاستعانة بآليات تمكن من تحقيق ذلك. ونهدف من خلال بحثنا هذا إلى محاولة فهم أسباب وجود قطاع الاقتصاد غير المنظم، وكيفية الوصول إلى الطرق التي تكفل إعادة إدماجه في الاقتصاد المنظم بشكل يكون فيه الاقتصاد الوطني مستفيدا، وفي الوقت ذاته توفر للعاملين فيه الحماية الاجتماعية مثلهم مثل العاملين في القطاع المنظم.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد غير المنظم؛ الاقتصادات القومية؛ المنظمات النقابية ؛ منظمة العمل الدولية ؛ المعالجة الإيجابية.

تصنيف JEL: A10 ؛ K33

Abstract

Statistics on the informal economy indicate that it is widespread in the national economies of many countries. The latter sought to counter this phenomenon due to its negative effects; however, this phenomenon has a clear impact on the positive contribution to the economic development of countries. Accordingly it was necessary to study The informal economy sector by changing the prevailing view towards it by treating it positively, and This is what has been done by the International Labor Organization and some governments and trade union organizations, by positively addressing the phenomenon using mechanisms to achieve that. We aim through our research to try to understand the reasons of the existence of the informal economy sector, and how to find ways to reintegrate it into the formal economy in such a way that the national economy will benefit, at the same time it provides workers with social protection just like those in the formal sector.

Keywords

The informal economy ; National economies ; Trade union organizations ; International Labour Organization ; Positive treatmen .

JEL Classification Codes : A10 ; K33

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: mihoubaidi@yahoo.fr

I.مقدمة:

يتضمن عالم الشغل حسب التنظيم فئتان، الفئة الأولى تعمل في إطار ما يسمى الاقتصاد المنظم حيث أن نشاطها تحكمه التنظيمات السائدة، أما الفئة الثانية فتمارس نشاطها خارج هذا الإطار التنظيمي من خلال ما يسمى " الاقتصاد غير المنظم " هذا المصطلح الذي ظهر بديلا عن مصطلح " القطاع غير المنظم "، نظرا إلى أنه يشمل جميع العمال والمنشآت في الأنشطة الاقتصادية التي لا تغطيها أو تغطيها بقدر غير كاف، في القانون أو في الممارسة، ترتيبات رسمية. وهذه الفئات من العمال والمنشآت إما تنشط خارج النطاق الرسمي للقانون أو أن القانون لا ينفذ بغرض حمايتها لسبب ما.

ويضم قطاع الاقتصاد غير المنظم فئات مختلفة تجمعها صفة عدم التنظيم، وهي تمثل نسبة معتبرة في كل دول العالم.

وتميز المعايير الدولية بين العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، فالعمالة في القطاع غير الرسمي مفهوم قائم على المؤسسات ويتم تعريفه من حيث خصائص مكان عمل العامل، وعلى النقيض من ذلك، فإن العمل غير الرسمي مفهوم قائم على الوظيفة ويتم تعريفه من حيث علاقة العمل والحماية المرتبطة بعمل العامل.

ويتألف القطاع غير الرسمي من وحدات تعمل في إنتاج السلع أو الخدمات بهدف رئيسي هو توفير فرص العمل والدخل للأشخاص المعنيين، فالقطاع غير الرسمي هو مجموعة من الشركات غير المسجلة ولا تشكل كيانات قانونية منفصلة بشكل مستقل عن أصحابها وهي مملوكة لأفراد من أسرة واحدة أو أسر مختلفة، عادة ما يعملون على مستوى منخفض من التنظيم، على نطاق صغير ودون وجود فرق بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج.

على عكس مفهوم القطاع غير الرسمي الذي يشير إلى وحدات الإنتاج كوحدات مراقبة، يشير مفهوم العمالة غير الرسمية إلى الوظائف كوحدات مراقبة. في حالة العمال لحسابهم ولأصحاب العمل، ويتم تحديد حالة العمالة غير الرسمية للوظيفة من خلال طبيعة القطاع غير الرسمي للمؤسسة. وبالتالي، يتم تصنيف العاملين لحسابهم الخاص (بدون العمال المستأجرين) الذين يديرون مؤسسة غير رسمية على أنهم يعملون بشكل غير رسمي. وبالمثل، يصنف أرباب العمل (مع العمال المستأجرين) الذين يديرون مؤسسة غير رسمية في وظائف غير رسمية. ويتم تصنيف جميع العاملين الأسريين المساهمين على أنهم يعملون بشكل غير رسمي، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي أو غير الرسمي.

وا ذا كانت النظرة التي ظلت سائدة لفترة طويلة هي النظرة السلبية لهذا القطاع، فقد عملت منظمة العمل الدولية من خلال أجهزتها وآلياتها المختلفة على وجوب التحول في هذه النظرة، وذلك من أجل معالجة أكثر إيجابية.

فكيف يجب التعامل مع القطاع غير المنظم بالنظر لاتساع انتشاره ومساهمته في الاقتصادات القومية، وذلك في منظور منظمة العمل الدولية؟

وتبرز من هذه الإشكالية الإشكاليات الفرعية الآتية:

- ما هو واقع العمالة غير الرسمية في العالم ؟
- كيف يساهم قطاع الاقتصاد غير المنظم في الاقتصادات القومية ؟
- فيم تتمثل أساليب المعالجة الإيجابية لقطاع الاقتصاد غير المنظم ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقترح خطة من مبحثين نعالج في الأول انتشار ظاهرة الاقتصاد غير المنظم ومساهمتها في الاقتصادات القومية، أما الثاني فنخصصه للمعالجة الإيجابية لقطاع الاقتصاد غير المنظم.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذا البحث؛ حيث أن ذلك يتيح التعرف على مضمون وتفسير النصوص القانونية الوطنية والدولية – خاصة الصادرة منها عن منظمة العمل الدولية – المتعلقة بقطاع الاقتصاد غير المنظم، كما أن ذلك يسمح بالفهم السليم لواقع الاقتصاد غير المنظم وهذا كله يساهم في بحث الآليات الناجعة للتعامل مع هذا النمط من الاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تتمثلأهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لوصف وفهم سليم لظاهرة الاقتصاد غير المنظم وا ٍبراز جانبها الإيجابي؛ وهذا ما تسعى إليه منظمة العمل الدولية من خلال معايير العمل الدولية، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة التعامل معها بشكل صحيح وهذا كخطوة أولى في طريق إدماج هذا النمط من الاقتصاد في قطاع الاقتصاد غير المنظم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوصول إلى قناعة تفيد بضرورة التعامل مع قطاع الاقتصاد غير المنظم وذلك بالنظر باهتمام إلى جانبه الإيجابي.
- التأكيد على أن المعالجة الإيجابية لقطاع الاقتصاد غير المنظم تستدعي ضرورة التكفل الاجتماعي والثقافي بمنتسبي هذا القطاع.
- إبراز أهمية المعالجة الإيجابية لقطاع الاقتصاد غير المنظم كمرحلة أولى في طريق إدماج هذا القطاع في قطاع الاقتصاد المنظم.

II.الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة لهذا الموضوع نذكر ما يلي:

1. بقاط حنان، أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 1990 – 2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة، 2017.

و عالجت هذه الدراسة إشكالية كيفية التمكن من تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وما مدى تأثيره على سوق العمل في الجزائر؟

وتهدف الدراسة إلى البحث في مكانة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ثم دراسة تأثيره على التشغيل.

وتم الوصول إلى جملة من النتائج أبرزها:

- يمثل الاقتصاد غير الرسمي قسما هاما من الاقتصاد الوطني.
- رغم جهود الدولة في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي يبقى هذا القطاع في تزايد مستمر.

2.مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر،رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي " تجارب دولية ومحلية "، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر 2016.

بحثت هذه الدراسة في أسباب تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وما هو أثرها على مخططات التنمية وكيف يمكن معالجتها ودمجها في القطاع الرسمي؟

وتهدف الدراسة إلى إبراز آثار وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على تنمية الاقتصاد الوطني وما هي استراتيجيات إدارته وا ٍعادة دمجه في الاقتصاد الرسمي؟

ومن بين نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- ظاهرة الاقتصاد غير المنظم غير مرتبطة بدول بعينها فهي منتشرة في كل دول العالم.
- لابد من البحث في كيفية إدارة الاقتصاد غير المنظم بالنظر لمساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني.

III.انتشار ظاهرة الاقتصاد غير المنظم ومساهمتها في الاقتصادات القومية

تشير الإحصاءات المتعلقة بقطاع الاقتصاد غير المنظم إلى وجود عدد معتبر من العمال في هذا القطاع، الذي يساهم بشكل واضح في خلق مناصب الشغل كما أنه مصدر هام لإنتاج السلع والخدمات.

1. العمالة غير الرسمية في العالم

يبلغ عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في العالم 2 مليار، وتعمل الإحصائيات كدليل قابل للقياس لدعم عملية صنع السياسات، ويتم التقليل من شأن الاقتصاد غير الرسمي أو في كثير من الأحيان لا يتم تسجيله في الحسابات القومية، وهذا يجعل تحليل الوضع وبعد ذلك صياغة سياسات لحماية الحقوق في القطاع غير المنظم أمرا صعبا. وتتمثل التحديات الرئيسية لقياس الاقتصاد غير الرسمي في فهم أفضل للمفاهيم الإحصائية للاقتصاد غير الرسمي، وتوجيه الدول للتطبيق العملي للمعايير الدولية داخل الأطر الإحصائية، وجمع البيانات المطلوبة في الدراسات الاستقصائية الوطنية وتحليل إحصاءات الاقتصاد غير الرسمي كمدخل لسياسة التصميم والرصد .(office, 2018)

في أفريقيا جنوب الصحراء، يشكل العاملون في الاقتصاد غير المنظم ما يزيد على 90 في المائة من القوة العاملة، بينما يشكلون في أمريكا اللاتينية ما يزيد على 75 في المائة، وفي شرق آسيا ما يزيد على 50 في المائة من القوة العاملة. وفي بعض بلدان جنوب آسيا، تفوق هذه النسبة 90 في المائة. وغالبية هؤلاء العمال هم من النساء والشباب، كما أنهم من أفقر الناس في المجتمع. وفي الغالب لا يتمثل انعدام النظام الذي يواجهونه في غياب الحمايات القانونية فحسب وا إنما أيضا في غياب صوت جماعي. وعلى العموم، التغطية النقابية ضعيفة والإقرار الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية شبه منعدم. والثغرة في تطبيق معايير العمل في الاقتصاد غير المنظم حقيقة تقوم في العديد من الحالات على الرواتب المتدنية، والإنتاجية الضعيفة وساعات العمل الطويلة والظروف الخطرة واستغلال العمال. (الدولي، الحرية النقابية على أرض الممارسة، الدروس المستخلصة، 2008)

وتشير الإحصائيات الجديدة إلى تطور في التكفل بفئات الاقتصاد غير المنظم، غير أنه تطور ضعيف جدا حيث لا يزال يمثل العمل غير الرسمي 61.2 في المائة من العمالة العالمية، وبحسب المناطق نسجل في أفريقيا 85.8 في المائة عمالة غير رسمية، أما في آسيا والمحيط الهادئ فتبلغ 68.2 في المائة، بينما تبلغ في الدول العربية 68.6 في المائة، وفي الأمريكتين 40 في المائة، وفي أوروبا وآسيا الوسطى 25.1 في المائة. (office, 2018)

وتتوزع النسبة الإجمالية للعمالة غير الرسمية " 61.2 في المائة " على ثلاث قطاعات هي القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي والقطاع المنزلي، وفق الشكل الآتي: 51.9 في المائة في القطاع غير الرسمي، 6.7 في المائة في القطاع الرسمي، و2.5 في المائة في العمل الأسري. ويظهر أن العمالة في القطاع غير الرسمي هي أكبر مكونات العمل غير الرسمي الثلاثة. (office, 2018)

2. مساهمة قطاع الاقتصاد غير المنظم في الاقتصادات القومية

رغم التأثير السلبي لقطاع الاقتصاد غير المنظم على مستويات مختلفة*، إلا أنه يمكن تسجيل مساهمته الإيجابية في الاقتصادات القومية نظرا للمزايا الخاصة من الناحية الاجتماعية حيث يساعد في حل أزمة البطالة، ويساهم في تأمين بعض المواد والاحتياجات، إضافة إلى أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد. (قارة، 2009-2010)

تعد الأنشطة المعتادة للقطاع غير الرسمي " العمل غير مدفوع الأجر في الأعمال التجارية العائلية، والعمل غير الرسمي، والعمل المنزلي، والبيع في الشوارع " الطريقة الوحيدة لتوفير الضروريات الأساسية لبقاء الكثير من الفقراء على قيد الحياة. وفي الدول التي ليس لديها تأمين ضد البطالة أو أنواع أخرى من شبكات التأمين الاجتماعي، فإن البديل الوحيد للبطالة هو العمل في القطاع غير الرسمي. وتوفر وظائف أخرى في القطاع غير الرسمي مثل " صاحب عمل في المصانع غير الرسمية، أو العاملين لحسابهم الخاص في الشركات الصغيرة " راتبا أفضل مقارنة بالموظفين النظاميين الذين لديهم وظائف رسمية. لكن حتى أولئك العمال الذين هم في وضع أفضل ليس لديهم خيار سوى العمل في القطاع غير الرسمي بدلا من القطاع الرسمي. (BIT, 2013)

يساهم الاقتصاد غير الرسمي بصورة كبيرة في خلق الوظائف، حي يتيح أكثر من نصف الوظائف الجديدة في أمريكا اللاتينية، ويمثل أكثر من 90% من القوة العاملة في الهند، ويتسبب في وجود حوالي 80% من الوظائف الجديدة في إفريقيا، كما أن نسبة 70% منهم يمثلون أصحاب مهن حرة، وبصورة أساسية البائعون والتجار في الشوارع، ويقدر البنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يولد 40% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المنخفضة الدخل و17% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المرتفعة الدخل. أما في إفريقيا فيساهم الاقتصاد غير الرسمي بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني وتوليد الدخل لغالبية المواطنين، حيث يبلغ في نيجيريا مثلا 59.5% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2005 و 25.2% في جنوب إفريقيا سنة 2007.

والقطاع غير الرسمي ليس فقط مصدرا مهما للتوظيف، بل هو أيضا مصدرا مهما لإنتاج السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الفقيرة والغنية على حد سواء في كثير من الدول. وتعد مساهمة المؤسسات غير الرسمية في القيمة المضافة مهمة حيث تتراوح تقديرات هذه القيمة المضافة غير الزراعية بين 14 في المائة – في دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى – إلى 50 في المائة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.(BIT, 2013)

وبالرجوع إلى تجارب بعض الدول العربية، نجد أن الأرقام كفيلة بترجمة هذا الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الدخل القومي من جهة ، وفي امتصاص البطالة من جهة أخرى بالنظر إلى مناصب الشغل التي يتيحها، فنقلا عن إحصاءات صندوق النقد العربي نلمس المساهمة الكبيرة للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي لمجموعة من الدول وبدرجات متفاوتة وهذا ما يظهره الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي

الدول	المغرب	الإمارات	مصر	تونس	ليبيا
مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي %	**11.3**	**1**	**23.12**	**22**	**24.5**

المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية 8-9 نوفمبر 2017.

أما فيما يخص الجزائر فيوضح الجدول الموالي تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة (1998-2017):

الجدول رقم 02: نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1998 – 2017)
الوحدة: %

السنة	1998	2003	2006	2008	2012	2017/2013
النسبة	**32.95**	**35.6**	**34.4**	**32.2**	**45**	**40-50**

المصدر: بقاط حنان، أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 1990 – 2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة، 2017، ص 702.

أما من حيث المساهمة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، فتبين الإحصاءات أيضا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع ففي الجزائر مثلا يبين الجدول الآتي النسبة التي يساهم بها هذا القطاع:

الجدول رقم 03: تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992 – 2003

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	**4.286**	**4.684**	**5.162**	**6.027**
التشغيل غير الرسمي	**688**	**1.131**	**911**	**1.249**
إجمالي التشغيل	**4.974**	**5.815**	**6.073**	**7.276**
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل %	**13.8**	**19.4**	**15**	**17.2**

المصدر: قارة ملاك، المرجع السابق، ص 152.

IV.أساليب المعالجة الإيجابية لقطاع الاقتصاد غير المنظم

لقد أخذ ملف العمل غير الرسمي حيزا معتبرا من اهتمام منظمة العمل الدولية، حيث توالت تقاريرها وتوصياتها ودراساتها المختلفة حول القطاع لترسم للدول والحكومات نهجا واضحا ومتكاملا في المعالجة الايجابية للظاهرة انطلاقا من التركيز على الجانب الإحصائي الذي يعكس حجم الظاهرة وانتشارها ومساهمتها في الاقتصادات الوطنية، ووصولا إلى اقتراح الخطط المختلفة للتكفل بمنتمي هذا القطاع والتدابير الممكنة للانتقال بهم إلى قطاع الاقتصاد المنظم، عارضة في ذلك تجاربها ومساعداتها لكل الحكومات الراغبة في مثل هذه المعالجة.

ومن أجل أن تجد منظمة العمل الدولية طريقة لإقناع الحكومات وباقي الجهات المعنية بسوق العمل، حاولت أن تبرز أولا الحاجة لقطاع الاقتصاد غير المنظم وإمكانية المعالجة الإيجابية له، ثم عرضت الأساليب التي تراها مناسبة لمثل هذه المعالجة الإيجابية.

1. الحاجة والإمكانية

إن الوجود الذي فرضه القطاع الاقتصاد غير الرسمي جعل من منظمة العمل الدولية تؤكد على أن الاهتمام بهذا القطاع إنما تفرضه الحاجة إليه، وهي وضعية ظلت كثير من الحكومات تتجاهلها ولذلك فالمعالجة الايجابية للظاهرة تتطلب بدءا الاعتراف بهذه الحاجة لان ذلك سيشكل الخطوة الأولى للتخلص من النظرة السلبية والعدائية في ذات الوقت تجاه هذا القطاع ولا شك أنها تمثل معالجة غير عقلانية.

وهذا الطرح نجده في معظم تقارير وت وصيات ودراسات المنظمة المتعلقة بالقطاع غير الرسمي، فعلى سبيل المثال ما أشارت إليه في احد تقاريرها بالقول:

"نظرا للمساهمة الاقتصادية للاقتصاد غير المنظم، فإن الرأي السائد على نطاق واسع هو ضرورة وضع سياسات تسلم بأهميته وتقوم بتقييده وتنظيمه عند الضرورة، ولكن تسعى في المقام الأول إلى زيادة الإنتاجية وتحسين ظروف عمل من يعملون فيه بغية تيسير الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. ويتمثل الهدف المنشود في جعل الأنشطة غير المنظمة جزءا من اقتصاد منظم آخذ في النمو يوفر الوظائف اللائقة ومكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي ". (الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2014)

ويكمن التحدي الذي يواجهه واضعو السياسات في إيجاد التوازن الصحيح بين الحوافز التي تشجع على الدخول في القطاع المنظم والروادع التي تثني على البقاء في القطاع غير المنظم. وتبين التجارب القطرية أن النهج التي تقوم على الحوار الاجتماعي، استنادا إلى بناء القدرات وتوسيع فرص الحصول على مجموعة كاملة من الموارد، فضلا عن تصميم النظم الضريبية والمالية ونظم الضمان الاجتماعي بحيث تتناسب مع التحديات المعينة التي تواجهها الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم، يمكن أن تجعل من الطابع المنظم خيارا أكثر جاذبية وأن تتمتع بأثر أكثر استدامة. (الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2014)

يؤدي التدريب والتحفيز إلى تحقيق نتائج إيجابية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسة حيث يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء بأبعاده المختلفة، كما يساهمان في تعزيز الثقة بالنفس لدى الأفراد ودفعهم للتعلق بوظائفهم (جخيوة و شنشونة، 2019)، وقد يكون مفيدا استعمال هذا الأسلوب في القطاع غير المنظم.

وكثيرا ما تتداخل ظروف العمل والأحوال المعيشية في الاقتصاد غير المنظم. ومن ثم، فإن تحسين ظروف العمل يعني تحسين الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية وأمن الدخل للعمال والتفاعل بين عملهم وحياتهم الشخصية والعائلية والمجتمعية. وتقليديا، كان ينظر إلى مسائل من قبيل تنظيم الأجور وأوقات العمل وحماية الأمومة والتوفيق بين العمل والأسرة، بوصفها غير قابلة للتطبيق إلى حد كبير في الاقتصاد غير المنظم. وبالتالي، يتمثل أحد مجالات العمل ذات الأولوية في إثبات عدم صحة ذلك وتبيان ما يمكن القيام به. (الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2014)

2. التكفل الاجتماعي بفئات القطاع غير المنظم

من الحلول المساهمة في مكافحة انتشار الفقر المدقع في العالم إقامة المشاريع الزراعية في المناطق الريفية، كونها تساعد المزارعين على زيادة إنتاجية المحاصيل، وبذلك يتمكن المزارعون من تسديد نفقات أسرهم تحقيقا للأمن الغذائي وتعليم الأطفال. (قطوش، 2019)

جاء في أحد تقارير منظمة العمل الدولية الإشارة إلى أهمية الكشف عن الإحصاء المتعلق بقطاع الاقتصاد غير المنظم ومساهمته في الاقتصاد، وذلك بالقول:

" قد يكون من المفيد الحصول على إحصائيات حول عدد وخصائص العاملين في العمل غير الرسمي للدعوة إلى تطوير معايير العمل. يمكن أن تسترعي هذه الإحصاءات انتباه الجمهور إلى القضايا الاجتماعية مثل عمل الأطفال، والتمييز على أساس العرق أو الجنس. يمكنهأيضً ا تسليط الضوء على حالة العمال في أشكال محددة من العمل غير الرسمي، مثل العاملين في المنازل والباعة الجائلين والعمال. إحصاءات عن الدخل وساعات العمل والاستقرار والأمن في العمل، والحماية الاجتماعية لفئات معينة من العمال – على سبيل المثال، أولئك الذين يعملون في أنواع معينة من العمل غير الرسمي ، والفئات الاجتماعية والديموغرافية مثل الأطفال ، النساء والمجموعات العرقية والإثنية – مفيدة لتطوير التدخلات لتحسين ظروف العمل ووضع إطار تنظيمي مناسب ". (BIT, Mesurer l'informalité : manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel, 2013)

من شأن نظام شامل للإحصاءات المتعلقة بالعمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، بما في ذلك المعلومات الكمية عن مدى ومساهمة القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، أن يحسن إحصاءات العمل والحسابات القومية ككل. كمصدر للمعلومات لـ (BIT, Mesurer l'informalité : manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel, 2013):

(أ) تحليل الاقتصاد الكلي والتخطيط ووضع السياسات وتقييمهاوا دماج القطاع غير الرسمي في عملية التنمية وا ضفاء الطابع المؤسسي عليها ؛

(ب) صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك إيجاد الوظائف والإنتاج وتوليد الدخل وتكوين رأس المال البشري وتعبئة الموارد المالية ؛

(ج) وضع وتنفيذ ورصد برامج المساعدة وسياسات الدعم التي تستهدف على وجه التحديد القطاع بالكامل أو جزء منه والعاملين في هذا القطاع ، بهدف زيادة إمكانات الإنتاجوا يجاد فرص العمل وتوليد الدخل لوحدات القطاع غير الرسمي ، لتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للعمال ، لوضع اللوائح المناسبة ، لتعزيز تنظيم هذه العاملون في القطاع غير الرسمي لتسهيل انتقالهم إلى القطاع الرسمي وتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفئات معينة من العمال مثل النساء والأطفال والمهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (منظمة العمل الدولية، 1993 أ ، الفقرة 1).

اعتمدت منظمة العمل الدولية التوصية رقم 204 في عام 2015 والتي تهدف إلى ما يلي (الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2015) :

أ/ تسهيل انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وفي الوقت ذاته احترام الحقوق الأساسية للعمال وضمان الفرص لتوفير أمن الدخل وأسباب العيش وتنظيم المشاريع؛

ب/ تشجيع خلق المنشآت والوظائف اللائقة والحفاظ عليها واستدامتها في الاقتصاد المنظم وتعزيز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من السياسات الاجتماعية؛

ج/ الحيلولة دون انتشار السمة غير المنظمة في وظائف الاقتصاد المنظم.

وجاء نص الفقرة الرابعة من هذه التوصية ليشمل مختلف منتسبي القطاع غير المنظم « تنطبق هذه التوصية على جميع العمال والوحدات الاقتصادية، بما في ذلك المنشآت وأصحاب المشاريع والأسر المعيشية، في الاقتصاد غير المنظم، لا سيما:

(أ) أولئك الذين يملكون أو يشغّلون وحدات اقتصادية في الاقتصاد غير المنظم، بمن فيهم: العاملون لحسابهم الخاص؛ أصحاب العمل؛ أعضاء التعاونيات وأعضاء وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

(ب)العاملون المساهمون من أفراد الأسرة، بصرف النظر عما إذا كانوا يعملون في الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد المنظم أو الاقتصاد غير المنظم؛

(ج) المستخدمون في وظائف غير منظمة في منشآت القطاع المنظم أو لحسابها أو في الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم أو لحسابها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في التعاقد من الباطن وسلاسل التوريد أو كعمال منزليين بأجر تستخدمهم الأسر المعيشية؛

(د) العاملون في علاقات الاستخدام غير المعترف بها أو غير النظامية ».

وأكدت التوصية نفسها على ضرورة تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم حيث نصت على ما يلي: « ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير ترمي إلى تحقيق العمل اللائق واحترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للعاملين في الاقتصاد غير المنظم، لا سيما:

(أ) الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛

(ب) القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛

(ج) القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛

(د) القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة ».

وتم انتهاج عدد من التجارب للتعامل مع القطاع غير المنظم في دول مختلفة من العالم ومن الأمثلة على ذلك نذكر مايلي (صابر):

في تنزانيا: إقامة مشروع في " دار السلام " للتأمين الصحي للعاملين في القطاع غير الرسمي؛ حيث حقق أحد الصناديق الصحية التي تقدم الرعاية الصحية مشاركة بلغت 50 في المائة، وقد نجحت هذه المشاريع القائمة على الاشتراكات المنخفضة لمنتسبي هذا القطاع نظرا لقيامها على أساس الثقة وتبادل الدعم،وتمكن الإدارة من جمع الاشتراكات وتوفير المزايا.

في بنجلاديش: من بين التجارب الناجعة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض الفئات الضعيفة نذكر تجربة "بنك جرامين Grameen Bank "، وتتمثل في برنامج ائتماني موجه للمرأة ذات الدخل المنخفض والتي لا تملك أي ضمان للاقتراض. وقد نجحت هذه التجربة ويبين ذلك أن المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي تمثل نسبة 92 % من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد القروض 98 % في المتوسط.

في مصر: من التجارب التي عرفت نجاحا نذكر تجربة جمعية بائعي أطعمة الشارع بمحافظة " المنيا " التي أنشئت عام 1986 بالتعاون بين مسئولين حكوميين وبائعي أطعمة الشوارع، وبموجب اتفاق بين الجمعية ومسئولي المحافظة أصبح بالإمكان مصاحبة مسئولي الصحة الباعة وتنظيم دورات تدريبية لهم في كيفية تداول الأطعمة والنظافة الشخصية لضمان تقديم أطعمة صحية، كما أن الجمعية ساهمت في مساعدة الباعة من خلال توفير القروض ومتطلبات إنتاج الأطعمة وتقديم الرعاية الطبية. ومن نتائج جهود الجمعية اكتساب المهنة التي يمارسها الباعة للشرعية، إضافة إلى تدعيم احترامهم، فضلا عن ضمان تحضير أطعمة صحية.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي تنشط فيه حركة العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم للدفاع عن حقوقها، فثمة غياب عربي ملحوظ عن هذه المنظمات؛ وذلك لأسباب عديدة نذكر منها:ضعف حركة المجتمع المدني و عرقلة الدولة لهذه الحركة، علاوة على تدني الثقافة لدى شريحة العاملين في القطاع غير الرسمي ذاتها وانغلاقها على همومها المحلية دون الانفتاح على الحركات العالمية.

ونادرا ما يتردد مصطلح القطاع غير الرسمي في الخطاب السياسي، في الوقت الذي يشيع تداوله في بحوث الأكاديميين ودراساتهم. أما رجال السياسة فهم يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح القطاع غير الرسمي مثل: " العمل الخاص "، و" العمل الحر"، و" الصناعات الصغيرة "، وكلها لا تخرج عن كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي؛ لملاءمته لقدراتهم المادية وا ٍمكاناتهم التنظيمية.

ورغم أهمية القطاع غير الرسمي،فا ٍن الدولة تقف منه موقفا سلبيا يعوق أداءه الاقتصادي، ويضع أمام العاملين فيه كثيرا من المشكلات والمعوقات نذكر منها ضغوط الدولة على القطاع غير الرسمي فيما تقوم به أجهزتها من ملاحقة مستمرة للعاملين به، وتحرير المحاضر ضدهم، وا ٍصدار القرارات الإدارية بإغلاق منشآتهم؛ بسبب مخالفتها لشروط التراخيص التي نص عليها القانون.

إن التوجه السابق ذكره والذي ينطوي على التعامل بشكل إيجابي مع قطاع الاقتصاد غير المنظم يشكل لدى كثير من المنظمات النقابية في العالم المشروع المستقبلي لإعادة انبعاثها وتبوء مكانتها التاريخية. ولعل تجربة بعض الدول دليل على هذا التوجه الذي تعمل منظمة العمل الدولية على تشجيعه. (الدولي، الحرية النقابية على أرض الممارسة، الدروس المستخلصة، 2008)

ومن الأمثلة الرائدة في هذا المجال (الدولي، الحوار الاجتماعي، 2013)، الهند واندونيسيا وغانا...، حيث نظمت النقابات في الهند في العقد الأخير العمال الريفيين العاملين في الاقتصاد غير المنظم في نقابات خاصة بالعمال الريفيين وصل عدد منتسبيها عام 2011 إلى 172270 عضوا.

وأنشأت هذه النقابات 14 مركز استعلام للعمال، ساعدت أكثر من 83800 عامل في الاقتصاد غير المنظم على الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي.

وفي " اندونيسيا " شكل اتحاد جميع النقابات الاندونيسية نقابة البناء والأشغال العامة ونقابة عمال النقل الاندونيسيين. وأغلبية أعضاء هذه النقابة من العاملين في القطاع غير المنظم. ويصبح المنتسبون في نقابة البناء والأشغال العامة تلقائيا أعضاء في تعاونية هذه النقابة وجمعياتها المهنية، وهو ما يكفل لهم الحماية الاقتصادية والوظيفية.

وفي "نيكاراغوا "، وضع اتحاد العاملين لحسابهم الخاص في عام 2009 إستراتيجية لمساعدة العاملين في حسابهم الخاص على تعزيز مشاريعهم عبر قنوات حوار اجتماعي من بعض أصحاب العمل والحكومات المحلية، وقد تقاسم الاتحاد هذه الإستراتيجية مع منظمات مماثلة في بلدان أخرى من الإقليم الفرعي.

وفي " غانا " حيث 86% من القوى العاملة التي تعمل في إطار الاقتصاد غير المنظم، عملت عدة نقابات قطاعية خلال سنوات عديدة على تنظيم العمال وانضم بعضهم إلى مؤتمر نقابات غانا. وأنشئ في عام 1989 اتحاد جمعيات التجار في غانا على شكل اتحاد ضم 15جمعية وطنية وا ٍقليمية من التجار غير المنظمين العاملين لحسابهم الخاص.

وفي " السنغال "، يقدم الاتحاد الوطني لعمال السنغال ومصرف " نيسكو"، خدمات مالية للنساء اللواتي صرفن من عملهن، واللواتي يشغلن شركات صغيرة غير منظمة في التجارة أو تجهيز الأغذية وتقديم الوجبات.

وفي " الهند "، توفر جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص الحماية للنساء الفقيرات العاملات لحسابهن الخاص وفي شركات صغيرة غبر منظمة، وتوفر الجمعية مجموعة من الخدمات لأعضائها تتراوح بين الادخار والائتمان للتأمين الصحي ورعاية الأطفال. وتطور شبكة التنظيم والعولمة الخاصة بالنساء في الاقتصاد غير المنظم، مبادرات مماثلة تستهدف العمال الفقراء، وخاصة النساء في الاقتصاد غير المنظم.

هذه الأمثلة عينة من تجارب رائدة في المجال، استلهمت دورها من توصيات منظمة العمل الدولية وجهودها الرامية إلى الارتقاء بفئات الاقتصاد غير النظامي، ومسترشدة بالمساعدات التقنية المقدمة من قبل هذه الهيئة وأجهزتها، والتي ما فتئت تشيد بكل تجربة ناجحة في المجال، جاعلة منها نموذجا يستحق التشجيع والاقتداء به. (الدولي، الحرية النقابية على أرض الممارسة، الدروس المستخلصة، 2008)

3. الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

ينبغي أن تكون مجالات الأولوية المحددة لبرنامج عمل منظمة العمل الدولية ومساعدتها التقنية منصبة على ما يلي (الدولية، 2002) :

- مساعدة الدول الأعضاء على أن تضع وتنفذ، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، سياسات وطنية ترمي إلى نقل العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛
- التركيز بشكل خاص على إزالة العقبات، ومنها العقبات المرتبطة بالإطار القانوني والمؤسسي، التي تحول دون تحقيق جميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- تحديد العقبات القائمة أمام تطبيق أنسب معايير العمل بالنسبة للعمال في الاقتصاد غير المنظم ومساعدة الهيئات المكونة الثلاثية على وضع القوانين والسياسات والمؤسسات الرامية إلى تنفيذ هذه المعايير؛
- تحديد العقبات القانونية والعملية أمام تشكيل منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم ومساعدتها على التنظيم؛
- جمع ونشر الأمثلة والنماذج عن أفضل الممارسات المتعلقة بالاستراتيجيات الابتكارية والفعالة التي تستخدمها منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال للوصول إلى العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم وتعيينهم وتنظيمهم؛
- تنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى خلق الوظائف اللائقة وا يجاد فرص التعليم وتكوين المهارات والتدريب لمساعدة العمال وأصحاب العمل على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؛
- استهداف مجالات الاقتصاد غير المنظم، التي ينتشر فيها عمل الأطفال بهدف مساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى استئصال عمل الأطفال؛
- تطبيق سياسات وبرامج مكتب العمل الدولي بشأن تعزيز القابلية للاستخدام والمهارات والتدريب والإنتاجية وروح المبادرة للإسهام في الاستجابة للطلب الكبير على الوظائف وأسباب العيش بأساليب تحترم معايير العمل وتمكن من الدخول في التيار الاقتصادي والاجتماعي العام؛
- مساعدة الدول الأعضاء على أن تضع الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة والميسرة لضمان حقوق وسندات الملكية وتشجيع ودعم إقامة المنشآت ونموها المستدام وانتقالها من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛

إدماج القضايا المتعلقة بالتحديات التي يمثلها الاقتصاد المنظم في غالب الأحيان وا دماج حلولها، في استر اتيجيات تخفيف حدة الفقر، ولا سيما في أوراق إستراتيجية تخفيف حدة الفقر؛

- تشجيع تجديد الحملة المتفق عليها في مؤتمر العمل الدولي في عام 2001 لتحسين تغطية الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المحتاجين إلى الحماية الاجتماعية، ولا سيما من هم في الاقتصاد غير المنظم عن طريق جملة أمور من بينها، استحداث الأفكار والإشراف على تنفيذها، من قبيل الصندوق الاستئماني العالمي للتضامن الاجتماعي؛

- التصدي للتمييز في الاقتصاد غير المنظم والحرص على أن تستهدف السياسات والبرامج أضعف الفئات بصورة خاصة، ولا سيما النساء والشبابللباحثون للمرة الأولى عن عمل والعمال المسنون المسر ّحون والمهاجرون وأولئك المصابون بفيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز أو المتأثرون به؛
- تعزيز إدراك أكبر للعلاقة بين الاقتصاد المنظم وتأنيث العمل وتحديد وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى ضمان توفير فرص متكافئة للمرأة كي تحصل على عمل لائق وتستفيد منه؛
- مساعدة الدول الأعضاء على أن تجمع وتحلل وتنشر إحصاءات متماسكة ومفصلة حسب حجم الاقتصاد غير المنظم وتركيبه وا ٍسهامه، مما يساعد على تحديد مجموعات معينة من العمال والوحدات الاقتصادية ومشاكلها في الاقتصاد غير المنظم ويوفر المعلومات لصياغة سياسات وبرامج ملائمة؛
- توسيع قاعدة المعارف بشأن قضايا الإدارة في الاقتصاد غير المنظم والحلول والممارسات الحسنة لمعالجة هذه القضايا؛
- جمع ونشر المعلومات عن عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وعن طريقة تسهيل عمليات الانتقال هذه وأهم عوامل نجاحها؛
- الاضطلاع بدور رائد في العمل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة والتي يمكن أن تستكمل بخبرتها خبرة مكتب العمل الدولي في التصدي لمشاكل الاقتصاد غير المنظم؛
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة ومؤسسات " بريتون وودز "، لتعزيز الحوار من أجل تجنب الازدواجية في العمل وتحديد الخبرات وتقاسمها مع اضطلاع منظمة العمل الدولية ذاتها بالدور القيادي.

وقد خصت العديد من الدول الاقتصاد غير المنظم بمجموعة من القوانين واللوائح الوطنية نذكر على سبيل المثال منها الجزائر وذلك من خلال النصوص الآتية (الدولية، 2002):

- المرسوم التنفيذي رقم 13-140المؤرخ في ١٠نيسان/ أبريل، 2013 يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة.
- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 آذار/ مارس، 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-101 المؤرخ في 29 آذار/ مارس، 2010 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 05 -212 المؤرخ في 8 حزيران/ يونيه 2005 بشأن إنشاء وتشكيل وعمل المرصد الوطني للاستخدام وتخفيف حدة الفقر.
- المرسوم التنفيذي رقم 97 -474 المؤرخ في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1997 بشأن تحديد نظام خاص لعلاقة الاستخدام للعمال المنزليين.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن مهمة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم وا ٍدماجه في الاقتصاد المنظم، مهمة لا تقتصر على الحكومات بل يجب أن تساهم فيها أيضا المنظمات النقابية، حيث أكدت أن انضمام العمال في القطاع غير المنظم إلى التنظيمات النقابية أصبح ضرورة لا بد منها وهذا للأسباب الآتية (BIT, Organiser les travailleurs de l'économie informelle en syndicats, Guide à l'intention des organisations, :2019)

- أفقر شرائح القوى العاملة، وخاصة العمال في الاقتصاد غير الرسمي، هم الأكثر ضعفا والأقل قدرة على إسماع أصواتهم من قبل السياسيين والحكومات وأصحاب العمل والوكالات الدولية.

- يحتاج العمال في الاقتصاد غير الرسمي إلى تنظيم أنفسهم من أجل كسب الثقة وتمكين أنفسهم من اتخاذ إجراءات جماعية، والاعتراف بهم والاستماع إليهم، والتمثيل الفعال في جهودهم الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على عملهم.
- من المهم بناء منظمات جماعية ديمقراطية وتمثيلية قادرة على إحداث التغيير في البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية العدائية التي تعمل فيها.
- يوفر تنظيم العمال في الاقتصاد غير الرسمي من خلال الحفاظ على الهياكل النقابية الرسمية لهؤلاء العمال تجربة طويلة الأمد، تحققت بتضحيات كبيرة أدت إلى إنشاء منظمات جماعية ديمقراطية وتمثيلية.
- تنظيم العمال في الاقتصاد غير الرسمي في نقابات يسمح بأن يكون لهم صوت جماعي متضامن معترف به في عالم العمل على جميع المستويات.

ويظهر اهتمام منظمة العمل الدولية بضرورة إشراك المنظمات النقابية بما فيها الممثلة لقطاع الاقتصاد غير المنظم حيث نصت الفقرة السادسة من التوصية رقم 204 السابق ذكرها على ما يلي: «..ونظراً لتنوع الاقتصاد غير المنظم فيما بين الدول الأعضاء، ينبغي للسلطة المختصة أن تحدد طبيعة ونطاق الاقتصاد غير المنظم، وفقاً لتوصيفه الوارد في هذه التوصية ولعلاقته بالاقتصاد المنظم. وعند القيام بذلك، ينبغي للسلطة المختصة أن تستخدم آليات ثلاثية تشارك فيها مشاركة كاملة المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، على أن تضم في صفوفها، وفقاً للممارسة الوطنية، ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية وممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم ».

في جميع أنحاء العالم، بدأت النقابات في تنظيم العمال في الاقتصاد غير الرسمي وتعلموا دروسا مهمة حول كيفية دمج هؤلاء العمال في الهياكل الرسمية للتنظيمات النقابية الوطنية والدولية، وقد تم وضع مناهج مختلفة لضمان التمثيل الديمقراطي من خلال الانضمام إلى الحركة النقابية، وتوفير الخدمات العملية ذات الصلة للأعضاء، والدفاع عن مطالب العمال، والتطوير التنظيمي والتمثيل الجماعي في مواجهة السلطات الوطنية والمحلية. ومع ذلك، فإن المهمة ليست سهلة دائما للنقابات، حيث يواجهون العديد من العقبات التي ترتبط بما يلي (BIT, Organiser les travailleurs de l'économie informelle en syndicats, Guide à l'intention des organisations, 2019):

- من الذي سينظم في الاقتصاد غير الرسمي، الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو الموظفين أو المتدربين.
- كيفية تنظيم العمال أو جمعيات الاقتصاد غير الرسمي – للانضمام إلى الحركة النقابية.
- النظام الأساسي لتنظيم وتمثيل العمال والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي (كيفية ضمان التمثيل الديمقراطي مع الحفاظ على دور الشريك الاجتماعي للنقابات في القطاعات الرسمية).
- مبلغ وهيكل وجمع الاشتراكات النقابية (كيفية التمييز بين مساهمات القطاعات المختلفة).
- الخدمات والمزايا الاجتماعية الواجب تقديمها للعمال والمشغلين في الاقتصاد غير الرسمي (الخدمات المتوفرة مثل المساعدة القانونية والوعي والتدريب، والخدمات الجديدة مثل تنمية المهارات وحماية حقوق العمل والحقوق المدنية).
- ضمان الثقافة والممارسات الديمقراطية في جمعيات الاقتصاد غير الرسمي.

V.الخلاصة:

تعد دراستنا لظاهرة الاقتصاد غير المنظم مساهمة تضاف إلى دراسات سابقة تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وحاولت أن تساهم ببعض المقترحات في هذا المجال، ومقالنا هذا ركز على الزاوية الايجابية في التعامل مع الظاهرة، متوصلا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الاقتصاد غير النظامي ظاهرة فرضت وجودها لأسباب مختلفة، قد نجمعها في القول بضعف الاقتصاد النظامي وقصوره عن استيعاب وتوفير فرص العمل لطالبيها، وهو ما جعل منظمة العمل الدولية تتبنى الاعتراف بالجانب الإيجابي للظاهرة.
- العاملون في الاقتصاد غير النظامي يمثلون نسبة عالية من العمالة في معظم دول العالم كما يساهم مساهمة كبرى في الاقتصاد القومي للدول من حيث الدخل الإجمالي ومن حيث امتصاص نسبة البطالة.
- تأكيد منظمة العمل الدولية على وجوب تبني المنهج الايجابي في التعامل مع الظاهرة ، انطلاقا من الاعتراف بمساهمة القطاع ثم الاقتناع بالحاجةلى هذا المنهج في التعامل معه وا مكانية ذلك، لأن الكثير يشكك في نجاح المنهج ويفضل التعامل مع الظاهرة بصرامة قانونية للقضاء عليها لأنها غير شرعية.
- إن تبني المعالجة الإيجابية يتطلب الإسراع في التكفل بمنتسبي القطاع اجتماعيا وثقافيا، للانتقال بالتدرج إلى إدماج القطاع غير النظامي في القطاع النظامي، لان الانتقال المباشر لن يكون سهلا، والقضاء على الظاهرة دون الإدماج ربما يكون مستحيلا.

وعلى ضوء هذه النتائج المهمة يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات:

- على الحكومات أن تسارع دون تردد في تبني نهج المعالجة الايجابية الذي تروج له منظمة العمل الدولية منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولكنه لا يزال متعثرا في كثير من الدول.

- لا بد أن تتخلى الحكومات عن أساليبها المبنية على النظرة العدائية لمنتسبي القطاع غير المنظم، والتي تعد عائقا يمنعهم من التقدم نحو الاندماج في القطاع المنظم.
- على الفاعلين في سوق العمل التعاون في مجال المعالجة الإيجابية، وهم الحكومة، منظمات أرباب العمل، منظمات العمال. ولعل الدعوة إلى أن تكون أكثر تأكيدا بالنسبة للجزائر نظرا لاستفحال الظاهرة، كما بينته الأرقام التي قدمناها في متن الدراسة.
- على الحكومات أن تستفيد من التجارب التي قامت بها المنظمة في ممارسة النهج الايجابي في معالجة الظاهرة، وأن تعمل على تشجيع الشركاء الاجتماعيين في الأخذ بهذه المعالجة من خلال ما تقدمه من تسهيلات مادية وتشريعية لتحقيق ذلك.
- على المشرع الوطني أن يكون أكثر شجاعة في الاعتراف بالجانب الايجابي للاقتصاد غير المنظم، لتكون حلوله التنظيمية للظاهرة أكثر انسجاما مع المعالجة الإيجابية التي أشرنا لها وأكثر اتساعا لتغطية كل الفئات المندرجة في هذا القطاع، بما يناسبها ويغريها للاندماج في الإطار التنظيمي.

الهوامش والإحالات:

- office, I. l. (2018). International Labour Office, **Women and men in the informal economy: a statistical picture**, (third ed.). Geneva: International labour office, p1.
- BIT. (2013). **Mesurer l'informalité : manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel**. Geneve: BIT.
- BIT. (2013). **Mesurer l'informalité : manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel**. Geneve: BIT.
- BIT. (2019). **Organiser les travailleurs de l'économie informelle en syndicats, Guide à l'intention des organisations**. Geneve: BIT.
- أحمد عبد الباقي صابر. **القطاع غير الرسمي**، (بلا تاريخ). *http://kenanaonline.com/*. تاريخ الاطلاع 2019، ./http://kenanaonline.com
- المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية. (2002). **العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم**. جنيف.

- طاهر جخيوة، و محمد شنشونة. (2019). الأساليب **الاستثمارية لرأس المال البشري ودورها في تحسين أداء الفرد والمؤسسة**. إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 5 (2)، 382.

- عبد الحميد قطوش. (2019). مكافحة **الفقر المدقع في الدول النامية بين المتحقق والمأمول**. إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 5 (2)، صفحة 193.

- مكتب العمل الدولي. (2015). **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**. جنيف.

- مكتب العمل الدولي. (2014). **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**. جنيف: مكتب العمل الدولي.

- مكتب العمل الدولي. (2008). ***الحرية النقابية على أرض الممارسة، الدروس المستخلصة***. جنيف: مكتب العمل الدولي.

- مكتب العمل الدولي. (2013). **الحوار الاجتماعي**. جنيف: مكتب العمل الدولي.

- ملاك قارة. (2009-2010). **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال**. 49-51. جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.